الفرصة 13

كيف يمكن أن يؤثر الاقتصاد التعاوني في مستقبل المجتمعات وشراكات الأعمال؟

نموذج جديد للسلع والخدمات العامة

سيسهم تطوير نموذج الاقتصاد التعاوني القائم على الشراكة بين المجتمع والقطاعين الحكومي والخاص في إيجاد حلول نوعية ومبتكرة في مجالات الصحة والبيئة وغيرها من السلع والخدمات العامة.

التوجهات العالمية الكبرى:
إعادة تحديد الأهداف الإنسانية

الاتجاهات السائدة:
الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص
الحلول المجتمعية

القطاعات المتأثرة
المواد والتقنية الحيوية
تقنية المعلومات والاتصالات
أمن المعلومات والأمن السيبراني
علم البيانات والذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة
التعليم
الخدمات المالية والمستثمرون
الصحة والرعاية الصحية
التقنيات الغامرة
البنية التحتية والبناء
التأمين وإعادة التأمين
المرافق العامة
الخدمات الحكومية

الواقع الحالي

السلع والخدمات العامة هي تلك المتاحة لجميع أفراد المجتمع ويمكن للجميع استخدامها بلا استثناء دون التأثير على فرص الغير لاستخدامها بالكامل.[320] ورغم احتمال اختلاف السلع والخدمات العامة من دولة لأخرى، إلا أن جميعها تُقدم من قبل الحكومات، مثل التعليم والعلوم والبنية التحتية والبيئة والصحة[321] والتقنية والثقافة.[322]

تتبنى العديد من الدول نموذج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، إلى جانب النفقات الحكومية المباشرة، وذلك لتوفير السلع والخدمات العامة. وتشير الدلائل في أستراليا وكندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا إلى أنه بالمقارنة مع مناهج الرعاية الصحية التقليدية، فإن الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص تقلل من تجاوزات الميزانية بنسبة تصل إلى 60٪، وتقلل من تأخيرات البناء بمقدار يصل إلى 70٪، وخفض التكاليف الإجمالية بنسبة تصل إلى 25٪. [323] ومع ذلك، فإن طبيعة هذه الشراكات المعقدة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى انخفاض جودة الخدمات ومواجه نفس المخاطر والمخاوف التي تواجه النموذج الحكومي المباشر لتوفير الخدمات العامة [324]خاصة عندما يتعلق الأمر بالخدمات المقدمة للمجتمعات الأقل حظاً. [325]

ويعد نموذج الاقتصاد التعاوني نموذجاً مجتمعياً فريداً يستطيع من خلاله الأفراد امتلاك الأعمال وإدارتها والرقابة عليها من أجل تلبية الاحتياجات العامة بما يتجاوز مجرد تحقيق الربح، [326]وهو ما يصلح غالباً أن يكون بديلًا لنموذج توفير السلع والخدمات العامة. وصل عدد المؤسسات التعاونية حول العالم 3 ملايين مؤسسة، وحققت أكبر 300 مؤسسة التي يقع أكثر من نصفها في أوروبا فقط إيرادات بلغت 2.2 مليار دولار في 2020، موفرةً وظائف لنحو 10٪ من العاملين حول العالم. [327]وتسهم المؤسسات التعاونية في نمو الاقتصاد وتطوير المجتمع من خلال نظام حوكمتها الفريد، وقيمها الجوهرية، حيث تزاول أعمالها في مختلف القطاعات بدءاً من الزراعة والأغذية (وصيد الأسماك) وصولاً إلى قطاعات التعليم والصحة والخدمات المالية والتجارة؛ في حين تسعى في الوقت نفسه إلى الابتكار والنمو في مجال الأعمال.[328]

تقدر متطلبات الاستثمار في البنية التحتية
حول العالم بحوالي

4 تريليون دولار

سنويًا حتى عام 2030

الفرصة المستقبلية

ستواصل الحكومات جهودها للارتقاء بالسلع والخدمات العامة كلما كان ذلك ضرورياً، مع تحمل التكاليف اللازمة للاستفادة من الفرص، وتلبية احتياجات المجتمع، والاستفادة من الابتكارات التقنية الجديدة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها من المجالات.

ففي مجال البنية التحتية على سبيل المثال، ستتطلب أنماط وحلول التنقل الجديدة مثل نظام القطار فائق السرعة "هايبر لوب" استخدام الطرق المستقلة بالكامل، وهو ما يستدعي استثمارات ضخمة وتوسيع نطاق التعاون وتبادل الخبرات أكثر من أي وقت مضى. [329] كما تبرز الحاجة أيضًا إلى توفير بنية تحتية جديدة ومحسّنة في مواجهة التوسع الحضري المتزايد وتزايد عدد سكان العالم، [330] وتقدر متطلبات الاستثمار في البنية التحتية حول العالم بحوالي 4 تريليون دولار سنويًا حتى عام 2030، مع العلم أنه تم تسجيل أكبر حجم للطلب في الأسواق الناشئة. [331]

ومن الممكن أن يتسبب ظهور العوالم الرقمية وتقنية "دفتر الأستاذ الموزع" والنماذج الجديدة للحوكمة والعقود المجتمعية[332] في تقليل الوقت ورأس المال اللازم لتوفير السلع والخدمات المالية. وسوف يسهم إعادة تصور السلع والخدمات العامة لتتجاوز فكرة توفير مجرد السلع والخدمات في إنشاء نموذج شراكة جديد بين المجتمع والقطاعين الحكومي والخاص يمكن أن يعيد تشكيل مفهوم الخدمات العامة من جديد.

وستسهم مقومات نموذج الشراكة بين المجتمع والقطاعين الحكومي والخاص في التغلب على التحديات التي تواجه النموذج القائم للتعاون من أجل توفير السلع والخدمات العامة، حيث تستند الأهداف الاقتصادية للنموذج التعاوني الجديد إلى تحقيق المنفعة العامة وفق مجموعة من المبادئ الاجتماعية، في ظل الهوية المشتركة التي تجمع أعضائها. [333]كما يمكن للحكومات أن تعمل مع الجمعيات غير الربحية والمؤسسات الخاصة بمستوى عالٍ من الشفافية مع الحد من البيروقراطية المعتادة، مستفيدةً من تدفق المعلومات في الوقت الفعلي وتقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم قراراتها. وستتيح تقنية دفتر الأستاذ الموزع مراقبة الاستثمارات والميزانيات وتقديم التقارير حولها بشفافية كاملة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد في نهاية المطاف من الثقة بين القطاع الخاص والحكومة وأفراد المجتمع.

الفوائد

تحسين الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، وتعزيز قدرة الحكومات على الحد من تكاليف تخطيط مشاريع الخدمات العامة وتنفيذها.

المخاطر

عدم وضوح معالم وحدود الاستقلالية بين مختلف الشركاء، وانخفاض الإيرادات العامة مع مرور الوقت، وفقد سيطرة القطاع الحكومي على أصول استراتيجية.

حققت أكبر 300 مؤسسة تعاونية التي
يقع **أكثر من نصفها** في

أوروبا

إيرادات بلغت 2.2 مليار دولار في 2020، موفرةً وظائف لنحو

10٪

من العاملين حول العالم